إجراءات أمنية مصرية مشددة لتأمين مراكز الاقتراع اليوم وغداً

الاستفتاء هل يضع بلاد الكنانة على أعتاب التحول الديمقراطي

متابعة \ عبدالملك السلال

وسط إجراءات أمنية مشددة وغير مسبوقة يتوجه المصريون اليوم وغدا إلى صناديق الاقتراع للاستفتاء على الدستور الذي يعتبر إحدى النقاط الفاصلة في مسار المرحلة الانتقالية لبلاد الكنانة ، و يمهد لخارطة الطريق التي ستنقل مصر الى مرحلة جديدة من التحول الديمقراطي وتضعها في المسار الصحيح على الصعيد الاستقراري وترسيخ دعائم الأمن .

ورغم التباينات والاختلافات الحاصلة حول الاستفتاء ومقاطعة الإخوان له .. إلا أن المحللين يجمعون على أن عملية الاستفتاء على الدستور تشكل جزءًا من التحول الديمقراطي المزمع إنجازه العام الجاري.

وينصب اهتمام المصريين وهم يتوجهون إلى صناديق الاقتراع لتمرير الحكم على الدستور الجديد، بعد سلسلة طويلة من التغييرات في الدستور القديم بحيث أصبح يشكل وثيقة جديدة كليًا.

ويشير المراقبون إلى أن الموافقة على الاستفتاء أمر مفروغ منه، ومن المرجح أن تكون النتيجة في صالح النظام السياسي الحالي، بعد القبول الإيجابي الكبير الذي أظهره المصريون تجاه الدستور الجديد.

وقد اختلفت الآراء حول ما ستؤول إليه الأوضاع في مصر بعد الاستفتاء والانتخابات الرئاسية، ويرى البعض أن هذا الدستور من المرجح أن يستمر لفترة أطول في حال صعود الفريق أول عبد الفتاح السيسي إلى السلطة، ولكن هناك بعض العلامات المثيرة للقلق حول مصيره كوثيقة قابلة للحياة، لكن المؤكد أن هذا الدستور الجديد سيكون لمرحلة انتقالية في تاريخ البلاد من أجل الاستقرار وبناء نظام دستوري.

ومن المتوقع أن يستمر الدستور المعروض للاستفتاء على مدى يومين من الشهر الحالي عشر سنوات على أكثر الأحوال، حيث أن الجميع منشغل حالياً ويركز الاهتمام على نسبة المشاركة في الاستفتاء كمؤشر على شرعية النظام الحاكم، ومع ذلك فإن الاستفتاء القادم يواجه معركة شاقة، فمحاولة تشويه المعارضة لبعضها بعضا قد تأتي بنتائج عكسية تحد من إقبال الناخبين.

ففي الوقت الذي تحاول فيه الحكومة المؤقتة إقناع المصريين بأن المعارضة الإسلامية قوى إرهابية، يحاول الإخوان إثبات أن النظام الحاكم (انقلابي) ومن ثمة عرقلة الاستفتاء، وكلا طرفي النزاع سيجعل من الاستفتاء معركته الحقيقية للانتصار أو الخسارة، لإثبات شرعيته وفق وجهة نظره المختلفة.

ومرت مصر بمراحل استفتاء وتعديلات دستورية مختلفة:

جرت أول تعديلات دستورية بعد سقوط مبارك في 19 مارس 2011 قال 77.2 % من الناخبين "نعم" في استفتاء لتعديلات دستورية تنص خصوصا على أنه لا يحق لرئيس الجمهورية أن يترشح لأكثر من ولايتين. وكانت نسبة المشاركة 41 % وهي نسبة أكبر بكثير من تلك التي شهدتها كل عمليات الاقتراع في عهد مبارك.

وأيد الاقتراع خارطة الطريق الأولى التي وضعها الجيش بدعم من الإخوان المسلمين لعملية انتقال السلطة إلى حكم مدني منتخب، ولكن الحركات المطالبة بالديمقراطية غير الإسلامية طالبت بوضع دستور جديد للبلاد قبل أي انتخابات.

الانتخابات التشريعية

في العاشر من يناير 2012 وإثر انتخابات تشريعية اعتبرت الأكثر نزاهة منذ إطاحة الملكية في مصر عام 1952 فازت الأحزاب الإسلامية بقرابة 70 % من مقاعد مجلس الشعب وبلغت نسبة المشاركة 54 %.

وفاز حزب الحرية والعدالة الذي أسسه الإخوان بعد الثورة بـ 47 % من مقاعد مجلس الشعب بينما حصد حزب النور السلفي 24 % تقريبا من المقاعد وحصل حزب الوفد الليبرالي على7،5 % من المقاعد وحصل "الكتلة المصرية" (تحالف أحزاب علمانية ليبرالية) على قرابة 7 % من المقاعد.

وتم حل مجلس الشعب بقرار من المحكمة الدستورية العليا في الثاني من يونيو 2012 بسبب عدم دستورية القانون الذي أجريت على أساسه.

* وفي 22 فبراير 2012 فاز الإسلاميون بانتخابات مجلس الشورى التي بلغت نسبة المشاركة فيها 10 % فقط. وحصل حزب الحرية والعدالة على 105 مقاعد من إجمالي 180، بينما فاز النور بـ 45 مقعدا والوفد بـ 14 مقعدا والكتلة المصرية بثمانية مقاعد وذهبت ثمانية مقاعد أخرى إلى أحزاب صغيرة.

* وفي الثاني من يونيو 2013 حلت المحكمة الدستورية العليا مجلس الشورى ولكنها قررت استمراره في التشريع إلى حين إجراء انتخابات جديدة.

* في الرابع والعشرين من يونيو 2012 أعلن فوز مرشح جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي في انتخابات رئاسية اعتبرت تاريخية بحصوله على 51,73 % من الأصوات.

وقبيل إعلان نتيجة الانتخابات، أصدر الجيش إعلانا دستوريا استعاد بموجبه سلطة التشريع، وهو إعلان ألغاه مرسي بعد عزله وزير الدفاع المشير حسين طنطاوي وتعيين الفريق أول عبدالفتاح السيسي بدلا منه في 12 أغسطس 2012.

الاستفتاء الثاني

* أقر مشروع دستور جديد مثير للجدل كانت أعدته لجنة يهيمن عليها الإسلاميون في 22 ديسمبر بنسبة 63،8 % وبلغت نسبة المشاركة في الاقتراع التي قالت المعارضة إنه شهد انتهاكات قرابة 33 %.

وتقرر إجراء انتخابات تشريعية في 22 أبريل 2013 إلا أنها ارجئت إلى أجل غير مسمى بعد أن ألغى القضاء قانون الانتخابات في 6 مارس 2013. وتم تعطيل الدستور في الثالث من يوليو مع إعلان الجيش عزل مرسي.

مظاهرات مناوئة لإسقاط رئيسة وزراء تايلاند

بانكوك/أ ف ب

ملأ عشرات الاف من متظاهري المعارضة التايلاندية الشوارع الكبرى في وسط بانكوك أمس في محاولة "لشل" العاصمة وتصعيد حملة للاطاحة برئيسة الوزراء.

ويسعى المتظاهرون الى استقالة رئيسة الوزراء ينغلوك شيناواترا من اجل تشكيل "مجلس شعبي" يشرف على الاصلاحات للحد من سيطرة عائلتها الثرية ومعالجة ثقافة المال السياسي الاوسع.

وتجمع الاف المتظاهرين الذين لوحوا بالاعلام على اهم تقاطعات الطرق في المدينة واعدوا المنصات والخيم واكشاك الطعام المجاني.

وتوعدت حركة الاحتجاجات المنظمة باحتلال عدة انحاء من العاصمة حتى استقالة ينغلوك وبعرقلة استحقاق مرتقب في فبراير تخشى ان يعيد عائلة شيناواترا الى السلطة.

وصرح القيادي في حركة الاحتجاج سوثيب ثوغسوبان "انها ثورة شعبية".

وقال للصحافيين: إن ينغلوك "لم تعد رئيسة الوزراء" في نظر المتظاهرين، فيما كان يقود حشدا كبيرا في مسيرة عبر العاصمة.

وهدد فصيل متشدد من الحركة بمحاصرة مقر البورصة وحتى برج مراقبة المطار أن لم تستقل رئيسة الوزراء في غضون أيام.

وحذر الدبلوماسي التايلاندي السابق والأستاذ المساعد في جامعة كيوتو اليابانية بافين شاشافالبونغبان "سيكون الوضع قابلا للانفجار الى حد كبير".

واوضح: "في الواقع لا يمكن للمتظاهرين التراجع، لقد تجاوزا حد العودة".

واكدت الحكومة انها ستدعو جميع الاطراف الى لقاء الاربعاء القادم لبحث اقتراح اللجنة الانتخابية ارجاء انتخاب الثاني من فبراير، ولو انه لا يرجح الموافقة على طلب المعارضة ارجاءه عاما على الاقل.

كمبوديا تفرج عن رجل الأعمال الروسي بولونسكي

بنوم بنه/أ ف ب

قرر القضاء الكمبودي أمس الإفراج عن رجل أعمال روسي في مجال العقارات لكنها علقت إجراءات تسليمه إلى موسكو التي تتهمه بالوقوف وراء عملية احتيال واسعة تقدر بمئات الملايين من اليوروهات.

وقال رجل الأعمال سيرغي بولونسكي وهو يغادر قاعة الجلسة: أنا سعيد"، مضيفا أمام الصحافيين: لست مذنبا. أنا رجل أعمال".

واكد انه سيبقى في كمبوديا لإطلاق "مشروع كبير" يتعلق بتنمية جزر عدة.

واعتقل رجل الأعمال الثري الذي ينشط في قطاع العقارات ويبلغ من العمر 41 عاما، في نوفمبر في جزيرة قبالة سواحل سيهانوكفيل جنوب غرب كمبوديا بعد إصدار القضاء الروسي مذكرة بحث وتحر دولية عنه.

ويتهمه المحققون الروس بقضية نصب واحتيال بقيمة 5,7 مليارات روبل (130 مليون يورو) في بناء مجمع عقاري في 2007م- 2008م.

وقد تم جمع هذا المبلغ من أكثر من ثمانين شخصا قبل تعليق تنفيذ البناء.

لكن محكمة استئناف بنوم بنه "علقت تسليمه وأفرجت عنه"، كما أعلن بنسون ساماي محامي بولونسكي للصحافيين، معتبرا أن هذه القضية هي "حرب نفوذ" تتعلق بمصالح مالية.

واعتبرت المحكمة انه لا يمكن تسليمه الآن لأنه لا يزال يواجه ملاحقات في كمبوديا، كما أوضح المحامي.

وفي 31 ديسمبر 2012م، اعتقل بولونسكي الذي يدير بعض الأعمال في كمبوديا مع اثنين من مواطنيه في سيهانوكفيل. واستخدم الرجال الثلاثة سكينا لتهديد ستة من أفراد طاقم سفينة كانت تنقلهم إلى جزيرة مجاورة.

وروى الضحايا للشرطة العسكرية أن الروس احتجزوهم أولا في قمرة القيادة والحمام قبل إرغامهم على القفز في البحر. وتم الإفراج عنه في أبريل بعد احتجازه ثلاثة أشهر.

وبولونسكي معروف في روسيا بغرابة أطواره.

وقد شهد بولونسكي الرئيس السابق لمجموعة "ميراكس غروب" الناشطة في المجال العقاري، انهيار أعماله بعيد بدء الأزمة المالية في 2008م، واضطر للتخلي عن ورشة بناء برج "الاتحاد" في موسكو وهو ناطحة سحاب كان يفترض أن تصبح أعلى مبنى في أوروبا.

حريق في استراليا يتسبب في نزوح المئات

سيدني/أ.ف.ب

لقي شخص مصرعه ودمر حوالي 40 منزلا في حريق اندلع في حرج بضاحية بيرث في غرب استراليا مما اضطر المئات من سكانها الى الفرار، كما اعلنت السلطات أمس.

والحريق الناجم على ما يبدو عن سقوط احد الاسلاك الكهربائية عن عموده في المنطقة الحرجية المحاذية لهذه الضاحية، انتشر بسرعة كبيرة في شوارع الحي السكني وقد وصل ارتفاع السنة اللهب الى 20 مترا مدفوعة برياح عاتية.

وقالت دائرة الاطفاء في غرب استراليا: "لقد تأكد لنا احتراق 40 منزلا بالكامل ولكن الحصيلة قد ترتفع مع مرور الوقت وتقييم الاضرار".

وبحسب أجهزة الاسعاف فان رجلا في الـ62 من العمر لقي مصرعه في الحريق بعدما لجأ إلى سطح منزله هربا من السنة اللهب.

وفر مئات السكان من منازلهم ولجأوا إلى مراكز ايواء، وقد اكد بعضهم انه لم يكن أمامه سوى لحظات للفرار.

وغالبا ما تندلع حرائق في استراليا خلال فصل الصيف الذي يبدأ في ديسمبر وينتهي في فبراير، وهي حرائق تخلف أحيانا خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات.

وفي 2009م لقي 173 شخصا مصرعهم في حريق هائل دمر مئات المنازل في ولاية فيكتوريا في جنوب البلاد.

تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات

الرئيس يحث

من جانبها أكدت قيادات وزارة النفط والمعادن استعدادها مضاعفة الجهود والعمل على تحسين الأداء وتطوير الأعمال الاستكشافية والإنتاجية في مختلف القطاعات والعمل على توسيع رقعة الاستثمار في هذا القطاع..مثمنين حرص ومتابعة الأخ رئيس الجمهورية لأنشطة الوزارة وأعمالها وسير الأنشطة الاستكشافية والإنتاجية.

إحالة عدد

وأهابت هيئة مكافحة الفساد بوزارة الزراعة والري عدم التعامل مع المبيدات الكيميائية بصورة عشوائية وحملت المسؤولية كل من ساهم وسهل الإفراج عن شحنة المبيدات المخالفة للقانون حيث سبق للهيئة ونبهت كتابيا مسؤولي الحجر بميناء الحديدة بخطورة الإفراج عن الشحنة المذكورة كونها مخالفة للقانون.

وأقرت الهيئة التخاطب مع مصلحة الجمارك بإحضار أصول البيانات الجمركية الخاصة بالأسمدة والمبيدات للشركات المستوردة للفترة من 2010 وحتى 2013م.

على صعيد آخر أكد عضو هيئة مكافحة الفساد رئيس قطاع الذمة المالية المهندس محمد حمود الجائفي ضرورة الشراكة الحقيقية بن الهيئة ومجلس النواب باعتبار المجلس أحد أهم أعمدة المنظومة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد.

جاء ذلك خلال تسلم الهيئة في وقت سابق للإقرار الثالث للذمة المالية لعضو مجلس النواب عبدالعزيز أحمد جباري.

رفع موضوع

وأكد مجلس القضاء الأعلى أهمية تطوير وتحديث كافة الوسائل الإدارية والفنية والعلمية والتقنية في كافة محاكم ونيابات الجمهورية لتحقيق أهداف القضاء في إنجاز القضايا بالكيفية العالية والزمن المعقول.

كما ناقش المجلس عدداً من المواضيع المدرجة في جدول أعماله واتخذ إزاءها القرارات المناسبة وأقر محضر جلسته السابقة.